

التكليف ٥
مقرر: قضايا بحثية ٣ – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: فادي مليباري
الرقم الجامعي: ١٣٤٨ ٢٥٢٠٠



المهمة المطلوبة:
إجراء مقارنة بين الدراسات المحلية والدراسات العالمية في مجال البحث.

موضوع المشروع:
دور المنصات الرقمية في تعزيز النزاهة التعاقدية في المشتريات العامة.

مدخل عام للمهمة

تهدف هذه المهمة إلى تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الأدبيات المحلية والعالمية في هذا المجال، كما تسعى إلى فهم كيفية تطور هذا الحقل البحثي في السياقات المختلفة. وتساعد هذه المقارنة في تحديد موقع مشروع البحث الحالي ضمن الخريطة البحثية المحلية والعالمية.

الدراسات المحلية في مجال النزاهة الرقمية في المشتريات العامة



تشير الدراسات المحلية والعربية إلى اهتمام متزايد بدور التحول الرقمي في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري، ومن أبرز هذه الدراسات دراسة بعنوان "ضمانات تفعيل الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري" التي تناولت دور التحول الرقمي في دعم النزاهة المؤسسية من خلال تعزيز الشفافية وتقليل الاحتكاك البشري في الإجراءات الحكومية.

كما تناولت دراسة "آليات تعزيز الشفافية في المشتريات الحكومية لدعم التنمية" أثر الشفافية الإجرائية في تقليل مخاطر الفساد في عمليات الشراء العام، وتركز هذه الدراسة على تحليل الأطر القانونية والتنظيمية التي تدعم النزاهة في التعاقدات الحكومية.

وتناولت دراسة "أثر الرقابة المالية والإدارية على صياغة العقود الحكومية" العلاقة بين الرقابة المؤسسية وجودة صياغة العقود الحكومية، وتؤكد هذه الدراسة أن فعالية الرقابة الإدارية والمالية تمثل أحد الضمانات الأساسية للنزاهة التعاقدية.

وتكشف هذه الدراسات عن تركيز الأدبيات المحلية على الأبعاد القانونية والتنظيمية للشفافية والنزاهة في المشتريات العامة.

الدراسات العالمية في مجال النزاهة الرقمية في المشتريات العامة

تتجه الأدبيات العالمية الحديثة إلى دراسة دور المشتريات الإلكترونية باعتبارها أداة حوكمة رقمية متكاملة. وتؤكد هذه الدراسات أن رقمنة إجراءات الشراء العام تسهم في تقليل فرص التلاعب وتعزيز المنافسة العادلة، ومن أبرز هذه الدراسات دراسة (Gadour 2024) بعنوان:

Corruption in Public Procurement: Can e-procurement and artificial intelligence make a difference in Africa? والتي تناولت دور المشتريات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي في الحد من الفساد التعاقدية. كما تناولت دراسة (Khorana 2024) تطوير مؤشر لقياس شفافية المشتريات العامة باستخدام مؤشرات كمية تعتمد على بيانات المناقصات والعقود الحكومية.

وتؤكد هذه الدراسات أن الرقمنة لا تقتصر على تسريع الإجراءات، بل تؤدي إلى إعادة تشكيل منظومة الحوكمة والرقابة في المشتريات العامة.

أوجه التشابه بين الدراسات المحلية والعالمية

- تتفق الدراسات المحلية والعالمية على أن الشفافية تعد أحد أهم الأدوات المؤسسية لمكافحة الفساد في المشتريات العامة.
 - كما تتفق على أن التحول الرقمي يساهم في تقليل الاحتكاك البشري في الإجراءات التعاقدية.
 - وتؤكد الأدبيات في كلا السياقين أن نشر المعلومات وإتاحة بيانات المنافسات يمثلان عنصرًا رئيسيًا في تعزيز النزاهة التعاقدية.
 - كما تشير الدراسات المحلية والعالمية إلى أهمية الرقابة المؤسسية في ضمان نزاهة الإجراءات التعاقدية.
- ويظهر توافق واضح في اعتبار المنصات الرقمية أداة مهمة لتعزيز المساءلة والشفافية في إدارة العقود الحكومية.

أوجه الاختلاف بين الدراسات المحلية والعالمية

- تختلف الدراسات المحلية عن الدراسات العالمية في مستوى التطور المنهجي المستخدم في تحليل الظاهرة.
 - تركز الدراسات المحلية غالبًا على التحليل القانوني والتنظيمي للشفافية في المشتريات العامة. بينما تعتمد الدراسات العالمية بدرجة أكبر على التحليل الكمي واستخدام البيانات الفعلية للمناقصات والعقود.
 - كما أن الدراسات العالمية تميل إلى استخدام أدوات تحليل متقدمة مثل تحليل الشبكات والذكاء الاصطناعي للكشف عن أنماط الفساد.
 - في المقابل، تركز الدراسات العربية بشكل أكبر على الإصلاحات التنظيمية والضمانات القانونية.
- ويعكس هذا الاختلاف الفجوة بين الأدبيات التطبيقية في الدول المتقدمة والأدبيات التنظيمية في الدول النامية.

تفسير الاختلاف بين الدراسات المحلية والعالمية

يمكن تفسير الاختلاف بين الدراسات المحلية والعالمية بعدة عوامل مؤسسية وبحثية، ويرتبط العامل الأول باختلاف مستوى تطور البنية الرقمية في أنظمة المشتريات العامة بين الدول. كما يرتبط العامل الثاني بمدى توافر قواعد بيانات مفتوحة للمناقصات والعقود الحكومية. ويتمثل العامل الثالث في اختلاف أولويات البحث، حيث تركز الدول المتقدمة على قياس الكفاءة الاقتصادية للمشتريات العامة. بينما تركز الدول النامية بدرجة أكبر على مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية المؤسسية، كما تلعب البيئة التنظيمية والثقافة المؤسسية دورًا مهمًا في تشكيل اتجاهات البحث في هذا المجال.

رأي الباحث ومساهمة البحث المقترحة

من وجهة نظري كباحث، تكشف المقارنة بين الدراسات المحلية والعالمية عن وجود فجوة واضحة في الأدبيات العربية في مجال القياس الكمي للنزاهة التعاقدية، فمعظم الدراسات المحلية تركز على التحليل التنظيمي والقانوني دون توظيف البيانات التشغيلية للمشتريات الحكومية في التحليل. وأرى أن تطوير نموذج تحليلي لقياس النزاهة التعاقدية باستخدام بيانات المنصات الرقمية يمثل إضافة علمية مهمة في هذا المجال.

كما يمكن توظيف مؤشرات مثل درجة المنافسة، ومدة إجراءات الطرح، وعدد الاعتراضات، ونسبة تركيز الموردين في قياس مستوى النزاهة التعاقدية.

ويسعى مشروع البحث الحالي إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل أثر المنصات الرقمية على النزاهة التعاقدية في المشتريات العامة باستخدام إطار حوكمة رقمية متكامل.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

